



سلطان السيد وخوف العيد

دكتور

جورج حبيب بباوي

٢٠١٩

سلطان السيد وخوف العبيد

لم أتوقع من الأنبا بنيامين مطران المنوفية، إلا لغة ومفردات السلطان في مواجهة مع العبيد، أي مع الشعب الذي يأكل المطران من عرقه، ومع ذلك فقد جعل من نفسه، ليس الخادم الذي غسل أرجل تلاميذه، بل السيد الذي يكتب منشورًا يحمل كُما من الأوامر والنواهي تتناول مناسباتٍ عزيزة لا تحدث كل أسبوع، بل مرةً في العمر! لأننا نتزوج مرةً واحدةً في حياتنا، فكيف سمح لنفسه أن يحمل سوط التخويف متمثلاً في إلغاء تصريح الزواج؟ من الذي أعطاه هذا السلطان، سوى انحناء رقاب العبيد في مذلة الاستعطاف؟

الكنيسة لا تملك أن تمنح أو ترفض الزواج الذي يتم حسب تعليم المسيح، ولا أريد أن أقول حسب شريعة المسيح لأن المسيح لم يقدم لنا شريعةً، والعبارة التي تقال في الصلوات: "مشرع شريعة الكمال...."، تعود إلى العصر الوسيط، ولا وجود لها في النص القبطي.

الارتباط بين رجلٍ وامرأة هو عقد محبة لا عقد شريعة، ولكننا أخذنا ذات الصورة الموجودة في المجتمع عندما يأتي المأذون ليعقد عقد الزواج، وكان الذي وضع هذه الصورة العامة هو الحكم العثماني عندما كانت مصر ولايةً عثمانية.

أما عندما كانت مصر ولايةً في الإمبراطورية الرومانية، فكان عقد الزواج هو ما نطلق عليه في العصر الحديث، عقدًا مدنيًا، وهو ما نقلناه عن القانون الفرنسي.

الموضوع أصبح يحتاج إلى وقفةٍ قانونية على أساس أن الكنيسة ليست دولة داخل الدولة، وبالتالي فإن مثل هذه القرارات تعد بمثابة اعتداء على الحريات الفردية التي يحميها الدستور والقانون، وأن الاستسلام لأي "فرمان" يتعرض للحريات المنظمة بالقانون، يصدره أيًا من كان من الإكليروس، إنما يؤكد على مخالفة صارخة للدستور

والقانون، وعلى جود نظام السيد الذي يحكم حياة العبيد، وهو النظام الذي أصبح وجوده في العصر الحديث بمثابة جريمة تستوجب العقاب.

لا أدري بأي سلطان يمكن لأي مطران أو أسقف أن يمنع "تصريح زواج"، إلا إذا كانت النية هي الحصول على مبالغ مالية سمعنا عنها ولم توثق، نتيجة خوف العبيد من المواجهة مع سيدهم.

لعل اللجوء إلى القنوات القانونية المصرية هو الباب الذي يجد فيه العبيد مخرجًا، وحتى يجد القانون من الافتئات عليه باسم سلطان كنسي مزعوم وزائف ولا أساس له من القانون الكنسي في مسألة محددة، وهي حق الزواج الذي هو ناموس الله الخالق قبل أن يكون حسب قانون البشر.

د. جورج حبيب بياوي